



853,5 مليون دينار صافي أصول 27 صندوقاً استثمارياً بنهاية سبتمبر الماضي

صناديق الاستثمار في البورصة.. تفاؤل وارتفاع بالشراء

علاء مجيد

على وقع ترقية البورصة في أواخر نوفمبر المقبل، تشهد الصناديق الاستثمارية المحلية هذه الفترة زخماً لافتاً غاب عنها طوال الأشهر الماضية التي تزامنت مع التداعيات السلبية لجائحة فيروس كورونا، وذلك في ظل إقبال واضح من قبل الأوساط المالية لشراء الوحدات والتداول بها عبر الشركات المتخصصة المديرة لتلك الصناديق.

وأبدت معظم الصناديق مزيداً من التفاؤل حول وضع السوق خلال سبتمبر الماضي، حيث ظهر ذلك جلياً من خلال ارتفاع عمليات شراء مقابل البيع، ورغم العوامل السلبية التي تزامنت مع تخفيض تصنيف الكويت السيادي من قبل وكالة موديز، تجاهل مدراء استثمار الصناديق المحلية خفض التصنيف الائتماني، وزادوا من مشترياتهم للأسهم، وانفقوا في ذلك مع المستثمرين الأجانب الذين ضخوا نحو 129 مليون دولار في الأسهم المحلية خلال تعاملات نفس الشهر.

وأظهر رصد قامت به وحدة الأبحاث الاقتصادية بجمهورية «الأنباء» تبايناً استراتيجياً مديري الصناديق تجاه الاستثمار، حيث فضل الكثير منهم في زيادة الاستثمار وخاصة في أسهم «بيتك» و«اجيليتي» و«المباني» وبنك بوبيان، فيما اتجه بعض مديري الاستثمار إلى خفض المراكز في أسهم أخرى، كما انخفضت صافي أصول 27 صندوقاً استثمارية تركز محافظها على الاستثمار في أسهم البورصة بأكثر من 10,4 ملايين دينار لنصل إجمالي صافي أصول تلك الصناديق إلى 853,5 مليون دينار بنهاية سبتمبر بالمقارنة مع 863,9 مليون دينار بنهاية أغسطس الماضي بانخفاض 5,4٪.

تباين مصرفي

ووفقاً للرصد، خفض



إستراتيجية مديري الاستثمار

تباينت استراتيجيات استثمار شركات الاستثمار وإدارة الأصول تجاه الاستثمار في الأسهم، ولكنها اتفقت بشكل عام على زيادة الأوزان النسبية للأسهم في المحافظ والصناديق التي يديرونها على حساب خفض السيولة.

– «الكويتية للاستثمار»: تظهر قائمة أكبر الاستثمارات خلال سبتمبر الماضي لصناديق شركة الكويتية الاستثمار التركيز على أسهم «بيتك» و«اجيليتي» و«المباني» وبنك بوبيان.

– «كامكو إنفست»: اتجهت صناديق كامكو إلى زيادة المراكز بشكل واضح في بعض الأسهم التي تقوم بالاستثمار بها وهما بنك الكويتي والوطني وبيت التمويل الكويتي و«اجيليتي» وبنك الأهلي المتحد و«المباني» وبنك بوبيان.

– «وفر» للاستثمار: اتجهت السياسة الاستثمارية للذراع الاستثمارية للمؤسسة العاملة للتأمينات الاجتماعية إلى زيادة الاستثمار بشكل واضح في سهم «بيتك» و«اجيليتي» و«زين» و«المباني» وبنك بوبيان ومجموعة العربي القابضة.

– «المركز المالي»: اتجهت صناديق المركز المالي الكويتي إلى زيادة مراكزها بشكل رئيسي في أسهم كل من بنك الكويت الوطني و«اجيليتي» و«المباني» وبنك بوبيان.

بارتفاع الوزن النسبي لكافة الصناديق الاستثمارية وعددهم 6 صناديق استثمارية وشهد شهر سبتمبر دخول 4 صناديق استثمارية إلى قائمة أكبر المستثمرين وهما صندوق الكويت الاستثماري وصندوق الهدي الإسلامي وصندوق الدرّة الإسلامي وصندوق بيتك الخليجي في مقابل خروج صندوقين من قائمة أكبر المستثمرين وهما صندوق ثروة الإسلامي وكاب كورب المحلي.

شركات استثمارية مرموقة

ووفقاً لمراقبين فإن هناك قائمة من الشركات الاستثمارية

انخفاض الوزن النسبي لـ 3 صناديق استثمارية مقابل ارتفاع في صندوق استثماري واحد وشهد شهر أغسطس الماضي خروج صندوق واحد من قائمة أكبر المستثمرين وهو صندوق الهدي الإسلامي مقابل صندوق الكويت الاستثماري في سهم «زين» بانخفاض الوزن النسبي في 18 صندوقاً في 4 صناديق استثمارية. وشهد شهر سبتمبر الخروج من صندوق استثماري واحد وهو صندوق ثروة الاستثماري مقابل عدم دخول أي صندوق إلى قائمة الاستثمارات.

إقبال نشط

وزاد مديرو الاستثمار استثماراتهم في سهم «اجيليتي» من خلال ارتفاع الوزن النسبي في 16 صندوقاً استثمارياً مقابل الانخفاض في 3 صناديق استثمارية

للوزن النسبي للبنك في سهم بنك الكويت الوطني خلال 10 صناديق استثمارية مقابل الارتفاع في 5 صناديق لحصتهم في البنك خلال شهر سبتمبر الماضي ولم يشهد الشهر خروج أو دخول أي من صناديق الاستثمار إلى قائمة أكبر المستثمرين، بينما سيطر ارتفاع الوزن النسبي لسهم بيت التمويل الكويتي «بيتك» على تحركات مديري الاستثمار من خلال 19 صندوق استثماري مقابل الانخفاض في 5 صناديق استثمارية لحصتهم في البنك خلال شهر سبتمبر الماضي. وشهد بنك بوبيان ارتفاع

وذلك نتيجة لجهود التطوير الشاملة التي عملت عليها منظومة السوق المتمثلة بهيئة أسواق المال وشركة بورصة الكويت والشركة الكويتية للمقاصة خلال السنوات الماضية. وشددوا على أن الأفراد والمستثمرين يفضلون اليوم الاستثمار الآمن وهو الأمر الذي يجعل من صناديق الاستثمار وما تحققه من عوائد سنوية الملاذ الآمن الذي يرضي تطلعات المستثمرين، مشيرين إلى أن عوائد الصناديق الاستثمارية باتت اليوم تتجاوز عوائد الودائع البنكية وغيرها من الاستثمارات عالية المخاطر.

التطبيق مع نهاية العام الحالي.. وإجراء اختبارين إضافيين

تأجيل إطلاق آلية الـ «NETTING» لما بعد ترقية «MSCI»

أحمد مغربي

وتعرف تلك الخدمة في التداول بنظام صافي التعاملات، أو تطبيق التسوية المرنة على المستثمرين، بمعنى أنه إذا قام مستثمر بتنفيذ أمر شراء ثم قام ببيع الأسهم مرة أخرى في نفس الجلسة بهامش ربح فإنه ليس ملزماً بسداد قيمة صفقة الشراء كاملة، بل يحصل على هامش الربح الذي تحقق له دون سداد إجمالي الصفقة.

وأشارت المصادر إلى أنه تم الاتفاق بين أعضاء منظومة السوق لإجراء اختبارين على الأقل لآلية الـ «NETTING» قبل تشييدها رسمياً بنهاية العام الحالي. وتترقب بورصة الكويت الحدث الاستثنائي المتمثل في ترقية السوق على مؤشر (MSCI) مع نهاية شهر نوفمبر المقبل، وتقوم كافة الأطراف في السوق بالتأكد من مدى جاهزية شركات الوساطة لاستقبال السيولة، البالغة 2,8 مليار دولار، وفق تقدير المؤسسات الدولية.

علمت «الأنباء» من مصادر مسؤولة انه تقرر تأجيل إطلاق آلية الـ «NETTING»، أو ما يسمى بصافي عمليات الشراء والبيع في حساب واحد، سواء كان حساباً للعملاء أو لفرد بعينه، وذلك لما بعد ترقية بورصة الكويت على مؤشر مورغان ستانلي (MSCI) ودخول الأموال الأجنبية إلى البورصة. وقالت المصادر إن الفريق الفني في البورصة يسعى لبلوغ أقصى درجات الجاهزية لتفعيل آلية الـ «NETTING» بحلول نهاية العام، وذلك للأهمية الكبيرة لهذه الآداة في ضبط عمليات الشراء والبيع دون شروط توافر «الكاش» لأول عملية شراء للحساب، خصوصاً في حال كان الحساب المنفذ لها مليئاً ومحتوياته تحقق الأمان للوسيط المنفذ.

«الداخلية» تحدد شروط مزاولة أنشطة التطبيقات الإلكترونية ذات العلاقة بـ «المرور»

مصطفى صالح

السائق، ووقت وتاريخ الاستلام والتسليم، ومنح اسم مستخدم لموظف المرور المختص، وأي بيانات أخرى تشترطها الإدارة العامة للمرور مع الاطلاع والرقابة على هذا السجل ونسخ بياناته عند الحاجة.

وقدما يخص مزاولة الشركة أو المؤسسة لوساطة النقل عن طريق التطبيقات الإلكترونية، فعليها الالتزام بالافتقار على ممارسة هذا النشاط فقط، وتعامل هذه التطبيقات الإلكترونية مع الشركات والمؤسسات التي تمارس أنشطة تجارية ذات صلة بالإدارة العامة للمرور ومصروح لها رسمياً بذلك وفق القرارات الوزارية المنظمة، فيما يحظر استخدام التطبيقات الإلكترونية الخاصة بالنقل من منفذ المطار إلى داخل البلاد، إلا عن طريق أجرة ليموزين المطار أو أجرة المطار العادي، وشددت «الداخلية» على أن هذه الأحكام تسري على الشركات والمؤسسات التي تمارس حالياً نشاطها التجاري من خلال التطبيقات الإلكترونية، وعليها استيفاء جميع الشروط والسوادة في هذا القرار في مدة اقصاها عام واحد.

حددت وزارة الداخلية الشروط الواجبة على الشركات والمؤسسات اتباعها عند مزاولة أنشطة تجارية ذات صلة بالإدارة العامة للمرور عن طريق التطبيقات الإلكترونية الخاصة بها، حيث ألزمتها بالحصول على ترخيص مزاولة ممارسة نشاط تجاري وفقاً لقانون المرور ولائحته التنفيذية، بالإضافة إلى الحصول على ترخيص من الهيئة العامة للاتصالات وتقنية المعلومات للتطبيق الإلكتروني، وترخيص من وزارة التجارة والصناعة لمزاولة النشاط، والحصول على موافقة الإدارة العامة للمرور وموافقة الباحث الجنائية.

وتضمن الشروط أن يكون للشركة أو المؤسسة مكتب في موقع مناسب حسب شروط الإدارة العامة للمرور كحفر عمل لهذا التطبيق، بالإضافة إلى إعداد سجل إلكتروني خاص بين حركة المركبات وبيانات الرحلة وبيانات الركاب وبيانات الناقل وبيانات الأشياء المنقولة، وبيانات المركبة، وبيانات



نوع العملات، نلاحظ ان الغالبية العظمى من ودائع الكويتي، حيث شكلت الودائع بالدينار نهاية شهر أغسطس 2020 نحو 94,3٪ من إجمالي ودائع القطاع الخاص أي ما يعادل 35,84 مليار دينار بالمقارنة مع 93٪ نهاية عام 2019. بينما النسبة المتبقية من الودائع 2,15 مليار دينار

الخاص بدون فوائد بينما هناك 18,97 مليار دينار من الودائع تدفع عليها البنوك فوائد سنوية لغاية 2٪ و2,84 مليار دينار ودائع تدفع البنوك لها فوائد سنوية نسبتها تتراوح بين 2٪ و2,5٪ بينما 3 مليارات دينار بفوائد سنوية بين 2,5٪ و3,5٪. وفيما يخص توزيع ودائع القطاع الخاص حسب

مليار دينار، لتحقيق قفزة بنسبة 250٪ خلال الـ 15 عاماً الماضية، الفترة من 2005 إلى 2020. أما بالنسبة لتوزيع ودائع القطاع الخاص لدى البنوك المحلية والمحرة بالدينار الكويتي بحسب أسعار الفائدة التي تدفعها البنوك للمودعين، يتبين ان هناك 10,93 مليارات دينار من ودائع القطاع

مصطفى صالح

سجلت ودائع القطاع الخاص لدى القطاع المصرفي الكويتي نمواً جيداً خلال أول 8 أشهر من العام الحالي، حيث بلغت 4,8٪ لتسجل 38 مليار دينار، وهو أعلى مستوى تاريخي على الإطلاق وصلت إليه، وذلك نتيجة الإغلاق الاقتصادي وتعطل حركة النقل الجوي والبحري، حيث انخفض الإنفاق الاستهلاكي والإنفاق على السياحة والسفر بشكل حاد، وزادت مدخرات المواطنين والمقيمين. وعند تحليل ودائع القطاع الخاص بالدينار بحسب نوعها وفترات استحقاقها، وفقاً لرصد لـ «الأنباء»، يتبين ان الودائع لأجل بالدينار (ما بين استحقاق شهر وستة) شكلت الجزء الأكبر من قاعدة ودائع القطاع الخاص اي ما يعادل نسبة مساهمة بلغت 53,4٪ وبقية 19,13 مليار دينار، ومنخفضة بنسبة 4,3٪ منذ بداية 2020. بينما بلغت الودائع تحت الطلب (قصيرة الأجل) نحو 10,47 مليارات دينار او ما يعادل 29٪ من ودائع القطاع الخاص وجميعها ودائع قصيرة الأجل، ومترتبة بنسبة 22٪ منذ بداية 2020. ونتيجة لطبيعة الودائع القصيرة الأجل، فقد بلغت ودائع الإذخار فقط 6,24 مليارات دينار اي ما يعادل 17,4٪ من ودائع القطاع الخاص، وسددهم من الإذخار في نمو مستمر منذ 2005، حيث بلغت حينها 1,78